

العرب بتأثرها بتلك العلامة وذلك عند اشتراك مكونين تركيبين فى موضع واحد من التركيب، وإن كان المكونان المشتركان فى وظيفة واحدة ليسا من قسم واحد من أقسام الكلام، فقد يشترك الحرف مع الفعل فى هذه الوظيفة، كما فى ياء النداء حين تقدر بفعل، واسم الفاعل حين يقدر بفعل، وهذا راجع إلى مسألة الإعمال النحوى، فالأفعال تعمل الرفع والنصب فى تركيبين مختلفين أو فى تركيب واحد كما فى الجملة الفعلية، إذ يرفع الفعل الفاعل. كما ينصب المفعول فى الوقت نفسه، والمسألة نفسها تحدث بين الفعل واسم الفاعل، فاسم الفاعل ينصب مفعولاً إذا ما ورد منوناً. كما يرفع خبراً إذا كان هو المبتدأ. أضف ذلك إلى أنه يتميز عن الفعل بحرف الاسم التالى له فى حالة إضافة، وقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط، لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلاً بعد أن كان فرعاً من ذلك أن تقول إذا كان اسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الراجع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات (١)...

مثالاً لذلك : «للى» قيس حبيبة إليه هى وتجرى المعادلة على النحو التالى :

أصل	فرع صار أصلاً	فرع مقيس
الفعل المضارع	اسم الفاعل	الصفة المشبهة

فاسم الفاعل يشبه المضارع من حيث مطلق الحركات والسكنات والصفة المشبهة. باسم الفاعل تشبه اسم الفاعل لما يدل على ذلك اسمها، فلا يفرق بينها وبينه إلا اختلاف معناها من حيث هو تجدد وانقطاع النسبة لاسم الفاعل وهو دوام وثبوت بالنسبة للصفة المشبهة، ولكنها ليس بينها وبين

(١) انظر : الخصائص لابن جنى، ١٨٦/١ والاقتراح للسيوطى، ص ٤٥.